مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاخبار
التاريخ : ١٩٧٦/٣/٢٠

بعد إلغاء المعاهدة

علامة استفهام بين القاهرة وموسكو

قررت مصر .. الغاء المعاهدة المعقودة مع الاتحاد السوفيتى .

والسؤال : الى أى مدى يؤثر هذا القرار على مستقبل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كل من القاهرة وموسكو ؟

من الصعب ، التكهن الان باجابة حاسمة ، وقاطعة ، على هذا السؤال . من الصعب أن يقال ان هذا القرار لن يؤثر على العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين . أو أن هذا القرار سيؤثر على هذه العلاقات .

لماذا ؟

قبل محاولة العثور على اجابة لهذا السؤال .. يحسن ان نتوقف قليلا ، ونطرح سؤالا اخرا : هل ساعدت المعاهدة التى عقدت بين مصر والاتحادالسوفيتى فى عام ١٩٧١ على نمو او ازدهار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين .؟

والجواب : ان هذه المعاهدة ، لم تضف شيئا جديدا الى العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القاهرة وموسكو صحيح ان حجم التجارة زاد ونما بين البلدين خلال سنوات المعاهدة . ولكن الصحيح أيضا أنه خلال هذه السنوات ظهرت بين البلدين بعض المشاكل الحادة ، وفى مقدمتها مشكلة جدولة الديون المستحقة للاتحاد السوفيتى .

والاجابات المجردة .. قد تعطى صورة غامضة ومبهمة وحتى تتضح معالم الصورة ، ويزول عنها الغموض، لابد من تدعيم الاجابة بالارقام التى تترجم الواقع بصدق وامانة .

ماذا تقول الحقائق .. وماذا تقول الارقام .؟

ان العلاقات التجارية بين كل من القاهرة ، وموسكو لم تبدأ ، ولم تتصل ، فى عهد الثورة . انما بدات هذه العلاقات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكان حجم التجارة بين البلدين محدودا وصغيرا ، نظرا لان مصر فى ذلك الوقت كانت تعيش فى ظل الاحتلال البريطانى ، وكان اقتصادها مرتبطا تماما بالاقتصاد الغربى .

وبعد ان قامت الثورة .. ظلت العلاقات بين القاهرة وموسكو في نطاقها الضيق المحدود .. الى أن ابرمت مصر صفقة السلاح مع الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ بعد هذا التاريخ .. بدأت صفحة جديدة في العلاقات.

نما حجم التجارة .. وتنوعت السلع المتبادلة بين البلدين .. ولم يقتصر الامر على تبادل السلع .. انما نشأت بين البلدين علاقة جديدة تمثلت في تقديم معونات اقتصادية من جانب الاتحاد السوفيتي الى مصر لمساعدتها في التنمية .

وقدم الاتحاد السوفيتي الى مصر هذه المعونات ، من خلال مجموعة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي عقدها مع مصر ، وبمقتضى هذه الاتفاقيات قدم الاتحاد السوفيتي الى مصر مصانع وقطع غيار وسلعا انتاجية من اجل المساهمة في تنفيذ برامج التنمية التي قررت مصر تنفيذها .

وقد حصلت مصر بمقتضى هذه الاتفاقيات .. على قروض من الاتحاد السوفيتي قيمتها نحو الف مليون روبل (نحو ٤٠٠ مليون جنيه مصري) بما فيها قروض السد العالي . واستخدمت مصر من هذه القروض نحو ٦٧٠ مليون روبل . ولا تزال هناك ٣٣٠ مليون روبل لم يتم استخدامها بعد .

وربما يكون من المفيد الوقوف امام التواريخ التي عقدت فيها هذه الاتفاقيات ، لانها ذات دلالة هامة بالنسبة لعلاقات كل من القاهرة ، وموسكو .. قبل ان نعقد المعاهدة بينهما .. وبعد ان عقدت هذه المعاهدة .

● ابرم اول اتفاق مع الاتحاد السوفيتي في ٢٩ يناير ١٩٥٨ .. وبمقتضاه حصلت مصر على قرض قيمته ١٤٩ر٥ مليون روبل .. وتم استخدام ١٤٦ر٢ مليون روبل من هذا القرض .

● كان القرض الثاني خاصا بتنفيذ المرحلة الاولى من السد العالي وقد تم توقيع هذا الاتفاق في ٢٧ ديسمبر ١٩٥٨ .. وفي ١٧ اغسطس ١٩٦٠ تم توقيع اتفاق آخر خاص بالمرحلة الثانية للسد .. وبلغ مجموع القرضين نحو ٣٠٠ مليون روبل .. تم استخدام ٢٧٩ مليون روبل في توريد المهمات المطلوبة للسد .

● وفي عام ١٩٦٤ .. وقعت القاهرة وموسكو اتفاقية التعاون الاقتصادي الثانية . وبمقتضى هذه الاتفاقية حصلت مصر على قرض من الاتحاد السوفيتي قيمته ٣٠٠ مليون روبل وقد تم بالفعل استخدام ٢٣٩ مليون روبل من هذا القرض .

● ومضت ست سنوات اخرى .. لم يقدم خلالها الاتحاد السوفيتي الى مصر اية قروض اخرى الى ان تم الاتفاق في ١٦ مارس ١٩٧١ على تقديم قروض لمصر قيمتها ٣٠٠ مليون روبل لاستخدامها في اقامة مصانع جديدة .. وقد تم استخدام ١ر٦ مليون روبل من هذا القرض . واكرر ١ر٦ مليون روبل لاغير .

ما الذي تعنيه هذه التواريخ ؟

واضح .. ان اتفاقيات التعاون مع الاتحاد السوفيتي بدأت في يناير ١٩٥٨ .. واستمرت بعد ذلك ، وكان آخرها في ١٦ مارس ١٩٧١ .. أي ان كل هذه الاتفاقيات عقدت، وابرمت

فى وقت لم تكن فيه المعاهدة قائمة بين مصر والاتحاد السوفيتى . ولم يحدث فى ظل هذه المعاهدة أن ابرمت اية اتفاقية جديدة للتعاون الاقتصادى بين القاهرة وموسكو .

اذن .. التعاون الاقتصادى بدا فى غيبة المعاهدة ، واستمر فى غيبة المعاهدة ، ولم يشهد اى تطور فى ظل المعاهدة .

اكثر من هذا .. ان نظرة الى حجم الاتفاقيات ، وما استخدم منها . تبين بوضوح أن ما استخدمته مصر من هذه الاتفاقيات فى غيبة المعاهدة ، كان اكبر بكثير من الاستخدامات التى تحققت فى ظل المعاهدة .

كان حجم الاتفاقيات الثلاث الاولى ٧٤٩٫٥ مليون روبل استخدم منها ٦٦٤٫٢ مليون روبل . اى ان نسبة ما استخدم من هذه القروض كان بنسبة ٩٠ فى المائة تقريبا . فى حين ان القرض الاخير الذى بدا تنفيذه فى ظل المعاهدة لم يستخدم منه سوى ٦٫١ مليون روبل اى نحو ٢ فى المائة .. واكرر ٢ فى المائة !.

اذن .. فى غيبة المعاهدة .. تم تنفيذ ٩٠ فى المائة من القروض المتاحة .. وفى ظل المعاهدة لم يتم سوى استخدام ٢ فى المائة من القرض المتاح . وحتى اكون امينا وصادقا اقول : ان ضآلة حجم هذه النسبة قد تكون راجعة الى عدم البدء فى توريد المصانع التفق عليها لان عملية التصنيع كما هو معروف تحتاج الى وقت غير قصير تبدا بالدراسات ثم بالانشاءات . وتنتهى بتوريد المصانع والالات .

خلاصة هذا الكلام .. وهذه الارقام .. ان التعاون الاقتصادى القائم بين القاهرة وموسكو .. بدا فى وقت لم تكن فيه معاهدة بين البلدين . . ونما فى وقت كانت العلاقات تفتقر فيه الى وجود هذه المعاهدة، وبعد ان ابرمت المعاهدة بين البلدين فى مايو ١٩٧١ لم تضف شيئا جديدا الى هذا التعاون .. ان لم يكن حجم التعاون قد تقلص فى ظلها .

وعند هذه السطور .. يمكن ان اتوقف لحظة ، واعود الى التساؤل الذى طرحته فى البداية : هل يؤثر الغاء المعاهدة على التعاون الاقتصادى بين القاهرة وموسكو ؟

لعلنى لست فى حاجة الى ان اقول من جديد : ان ابرام المعاهدة، لم يكن له اى اثر على التعاون الاقتصادى بين البلدين .. وبالتالى فان الغاءها قد يكون عديم الاثر .. واقول : قد .. لانه من الصعب ان نتكهن بما يمكن ان يسفر عنه المستقبل

●●●

ويثور سؤال آخر : ماذا عن التجارة بين البلدين ؟

فى اواخر العام الماضى .. تم فى القاهرة التوقيع بالاحرف الاولى على برتوكول تجارى بين مصر والاتحاد السوفيتى .. يقضى بان تبيع مصر الى الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٧٦ سلعا قيمتها نحو مائتى مليون جنيه.

ويقضى ايضا بان تستورد مصر سلعا فى نفس السنة قيمتها ١٢٠ مليون جنيه .. والفرق وقدره ٧٠ مليون جنيه يحتفظ به الاتحاد السوفيتى كقسط من الديون المستحقة على مصر.

وحجم التجارة بين مصر والاتحاد السوفيتى .. ظل ينمو فى السنوات الاخيرة لعدة اسباب. لم تكن المعاهدة

واحدة منها : في مقدمة هذه الاسباب احتياج مصر الى سلع استراتيجية مثل الفحم اللازم لتشغيل مصانع الحديد والصلب التي اقامها السوفيت . وتحصل مصر على نصف مليون طن فحم سنويا من موسكو. كما تحصل على سلع ضرورية اخرى مثل المنتجات البترولية ، والاسمدة الكيماوية ، والكيماويات، والاخشاب والورق وغيرها .

وفي المقابل تبيع مصر الى الاتحاد السوفيتي سلعا مختلفة بعضها سلع ضرورية .. وبعضها الآخر سلع استهلاكية .. وهناك منتجات بعض المصانع يتم تصديرها للاتحاد السوفيتي تسديدا لثمن هذه المصانع.

وجرت العادة بين القاهرة وموسكو .. ان يتم في كل سنة عقد برتوكول تجاري يحدد حجم ونوع التجاره بين البلدين . وفي عام ١٩٧٠ عقد اتفاق طويل الاجل روعي فيه ان تزيد صادرات مصر الى الاتحاد السوفيتي عن الواردات . وان يستخدم الفرق في سداد القروض التي تقدر بالف مليون روبل (نحو ٤٠٠ مليون جنيه) .

وبعد تنفيذ الاتفاق طلبت القاهرة من موسكو ان تساعدها في جدولة الديون المستحقة عليها . وجاء هذا الطلب في ظل المعاهدة المعقودة بين البلدين .

ولم تستجب موسكو حتى الآن لهذا الطلب ، وأثار هذا الوضع ازمة في العلاقات رغم وجود المعاهدة نظرا لان الجزء الاكبر من الديون التي تطالب مصر باعادة جدولتها انما هي ديون عسكرية ثمن الاسلحة التي اشترتها القاهرة من موسكو .

● ● ●

والطلب الذي تقدمت به القاهرة ليس غريبا ، وليس شاذا . بل أن الاتحاد السوفيتي نفسه يمر بهذا الموقف . ففي اثناء الحرب العالمية الاخيرة حصل الاتحاد السوفيتي من الولايات المتحدة على كميات هائلة من الاسلحة ، وتم الاتفاق بينهما على تسوية حساب هذه الاسلحة بعد الانتهاء من الحرب .

وانتهت الحرب في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٥ .. وكان الاتحاد السوفيتي متعاقدا على بعض الاسلحة قبل هذا التاريخ قيمتها ٢٢٢ مليون دولار . وطلب السوفيت الحصول عليها رغم انتهاء الحرب وتسديد قيمتها على ٢٢ قسطا سنويا بفائدة ٢٢/٨ في المائة .

وقامت امريكا بتوريد الاسلحة للسوفيت رغم انتهاء الحرب وسدد السوفيت القسط الاول من ثمن هذا السلاح في يوليو ١٩٥٤ ثم توقفوا عن السداد . !

وجرت مفاوضات بين واشنطون وموسكو لتسديد ثمن السلاح، واثيرت القضية في مؤتمر القمة الذي عقد بين بريجنيف ونيكسون في ابريل ١٩٧٢ .. وفي ١٨ اكتوبر ١٩٧٢ تبين ان اجمالي قيمة المساعدات الامريكية للسوفيت بلغت ٣ر١١ بليون دولار . وتم الاتفاق على ان يدفع السوفيت منها ٦٣١ مليون دولار وان تتنازل امريكا عن اكثر من عشرة آلاف مليون دولار ودفع السوفيت ٤٨ مليون دولار من المبلغ المستحق عليهم . ثم توقفوا عن الدفع لانهم طلبوا ان تعاملهم امريكا معاملة الدولة الاكثر رعاية في المعاملات التجارية . ورفض الكونجرس حتى الآن تلبية هذا الطلب . وفي المقابل توقف السوفيت عن سداد الديون العسكرية رغم ان امريكا تنازلت عن تسعة اعشار هذه الديون !!

لذلك فان طلب مصر اعادة جدولة الديون العسكرية .. لا يعتبر طلبا غريبا او شاذا ، او مجحفا .. خاصة

ان مصر تعـــانى متاعب اقتصـــادية حادة لا يعاني منها الاتحاد السوفيتى.

●●●

ومرة اخرى .. هل تتاثر العلاقات التجارية والاقتصادية بين القاهـــرة وموسكو بعد ان الغت مصر المعاهـدة مع السوفيت ؟ .

الذى اســـتطيع ان اؤكده : ان القاهرة حريصة على استمرار هـذه العلاقـات . حريصـة على دعمهـا . حريصة على نموها . والقاهرة ترى ان الغاء المعاهدة لا يؤثر على العلاقـات الاقتصـادية والتجـــارية لان هذه العلاقات نمت وتوطدت قبل ان تظهر المعاهدة الى الوجود .

ومن علامات حرص القاهـره على هذه العلاقات ، تاكيد الزيارة التى ينوى ان يقوم بها زكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة الى موسكو .. وهى الزيارة التى تم الاتفاق عليها قبل الغاء المعاهدة .. والتى تحرص القاهرة على تاكيدها واتمامهـا بعـد الغاء المعاهدة .

هذا موقف القاهرة .

نرى .. ما هو موقف موسكو ؟ .

هذا ما تجيب عليه الايام المقبلة .